

تقييم الاستدامة المالية في الجزائر في ظل الضغوط التضخمية وتذبذبات أسعار النفط خلال الفترة
(2000-2020)

**Assessment of financial sustainability in Algeria in light of inflationary pressures
and fluctuations in oil prices during the period (2000-2020)**

دحمانى فاطمة¹، عميش عائشة²

Dahmani Fatima¹, Amiche Aicha²

¹ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، dahmani.fatima@univ-alger3.dz

² كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، a.amiche@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2022/06/11

تاريخ الاستلام: 2022/03/13

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تقييم الاستدامة المالية في الجزائر في ظل الضغوط التضخمية وتذبذبات أسعار النفط وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة (2000-2020)، ولتحقيق اهداف الدراسة استعملنا أسلوب الانحدار الذاتي ذو الإبطاءات الموزعة (ARDL). حيث أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة أن كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول ماعدا متغيرة الانفتاح الاقتصادي فهي مستقرة عند المستوى، كما بينت أن هناك تحولا هيكليا في عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي عند سنتي 2012، 2015 على التوالي، كما أظهرت نتائج اختبار الحدود على وجود تكامل مشترك بين عجز الموازنة والدين العام وهذا ما يؤكد وجود استدامة متوسطة للدين العام وبينت نتائج التقدير أهمية الدين العام في شرح عجز الموازنة العام في الأمد الطويل والأمد القصير، وأوضحت أيضا وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة وكل من التضخم المحلي وسعر الصرف الحقيقي والانفتاح الاقتصادي في الاجل الطويل.

تصنيفات JEL : G18، E62، E31، F41.

Abstract:

This study aimed to evaluate the financial sustainability in Algeria in light of inflationary pressures and fluctuations in oil prices during the period (2000-2020). And from the standard aspect, we used the Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) method, Where the results of the unit root tests showed that all variables are stable at the first difference, except for the variable of economic openness, which is stable at the level. As showed that there is a structural shift in the budget deficit as a percentage of GDP and public debt as a percentage of GDP in 2012 and 2015 respectively, As the result of the bound test indicate that there is a co-integration between budget deficit and public debt and this confirms sustainability of the public debt, also the estimated findings showed the importance of the public debt to explain the budget deficit in the long and short run, and also showed the existence of a positive relationship between the budget deficit, and both local inflation and the real exchange rate and economic openness in the long run.

Keywords: financial sustainability, budget deficit, public debt, economic openness, Inflation.

JEL Classification Codes : G18, E62, E31, F41.

1. مقدمة:

تعتبر الاستدامة المالية مؤشر من المؤشرات المهمة لقياس صحة الاقتصاد، والأداء المالي السليم للحكومة ومدى قدرتها على ضبط انفاقها الحكومي لتحقيق أهدافها الاقتصادية ومنه نجاعة سياستها المالية، كما يعتبر الحفاظ على الاستدامة المالية الهدف الأكثر أهمية بين أهداف السياسة المالية حيث ان الهدف الرئيسي للسياسة المالية لا يتعلق بتحقيق مستوى معين من العجز في الموازنة بقدر ما هو يسعى للحفاظ على وضع مالي يتسم بالاستدامة في ضوء أهداف السياسات العامة والموارد المتاحة.

الجزائر هي احدى الدول التي يواجه اقتصادها تحديات كبيرة واختلالات أدت الى ضعف القدرة على تحقيق الاستدامة المالية وبالتالي العجز عند اعداد الموازنة العامة للدولة، خاصة بعدما شهدت أسعار البترول تراجعاً كبيراً سنة 2014، وكشفت هذه الأخيرة واقع الاقتصاد الجزائري وتعمق الطابع الريعي، بالإضافة الى محدودية الموارد الضريبية في تغطية النفقات العامة، وفي المقابل تعرف النفقات العامة ارتفاعاً مستمراً خاصة نفقات التسيير الذي أدى الى زيادة واستمرار عجز الموازنة والذي يعني زيادة الدين العام وزيادة الأعباء المترابكة على الموارد المالية للدولة مما ينعكس على قدرة الحكومة الجزائرية على تمويل المشاريع التنموية وتلبية الاحتياجات المستقبلية لأفراد المجتمع، واستمرار هذا الوضع يعني اقتطاع أجزاء متزايدة من الموارد العامة لمواجهة أعباء الدين العام بدلا من توجيهها لتمويل التنمية المحلية.

مشكلة الدراسة:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية بحثنا على النحو التالي:

في ظل الاعتماد المفرط على مورد النفط مقابل ضعف مساهمة الأنشطة الاقتصادية وعدم مرونة الجهاز الانتاجي وارتفاع الضغوط التضخمية ما مدى تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر؟

الفرضيات:

1. زيادة عجز الموازنة والزيادة السنوية في حجم الدين العام تخفض من قدرة الحكومة على تحقيق الاستدامة المالية.
2. تركيز الإيرادات الحكومية في الإيرادات النفطية يقلل من فرصها في تحقيق الاستدامة المالية.

أهمية الدراسة:

يكتسي البحث أهمية كبيرة كونه يعالج أحد المشكلات الاقتصادية التي احتلت حيزاً كبيراً في الفكر الاقتصادي، واحد أهم المشكلات الاقتصادية ذات التأثيرات المباشرة على الاقتصاد الوطني، سيما وان المالية العامة للجزائر تشهد اختلالات كبيرة وغير مسبوقه بعد الازمة البترولية لسنة 2014، بالإضافة الى الضغوط التضخمية المحلية والخارجية التي أدت الى تعمق العجز الموازني.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحليل وتقييم تطور هيكل الإيرادات العامة والنفقات العامة وتحديد مواطن الاختلالات الرئيسية التي تواجه المالية العامة بالإضافة الى تقييم مدى استدامة المالية العامة في ظل تراجع أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم ومحدودية الموارد الضريبية، كما جاءت هذه الدراسة لبيان موقع السياسة المالية من ضمان الاستدامة المالية في ظل الضغوط التضخمية.

منهجية الدراسة:

يعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي، حيث يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لبناء الإطار النظري لدراسة، كما تم استخدام الأسلوب القياسي لتقييم الاستدامة المالية في الجزائر.

حدود الدراسة:

تحاول الدراسة تقييم الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

خطة الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها وفي ظل حدود المشار إليها، سوف تتناول الدراسة النقاط التالية:

تتناول الدراسة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

1. الخلفية النظرية للاستدامة المالية

2. تحليل الوضع المالي في الجزائر.

3. التحليل القياسي لاختبار فرضية وجود استدامة مالية في الجزائر.

2. الخلفية النظرية للاستدامة المالية

ستحاول الدراسة من خلال هذا القسم عرض مفهوم الاستدامة المالية كما ورد في الأدبيات الاقتصادية المختلفة واهم المؤشرات التي تم استخدامها لقياس مدى تحقق الاستدامة المالية ثم عرض بعض الدراسات التطبيقية السابقة التي اختبرت تحقق الاستدامة المالية.

1.2 مفهوم الاستدامة المالية :

يعد مصطلح الاستدامة المالية **Fiscal sustainability** من المصطلحات الأكثر رواجاً في الربع الأخير من القرن العشرين التي تم طرحها من قبل المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) على البلدان المتقدمة والنامية على سواء، لمعالجة المشاكل التي تواجه اقتصاداتها ولا سيما الاختلالات الهيكلية والمديونية الخارجية والعجز المزمن في الموازنة العامة، ويشير هذا المصطلح إلى القدرة على خدمة الدين العام في الأجل الطويل والأجل القصير دون حدوث أزمات مالية أو ضغوط شديدة على أوضاع المالية العامة، مثل الاضطرار إلى تخفيض الانفاق بنسبة كبيرة أو توقف الانفاق العام على بعض الأنشطة الحكومية (الشمري و شبيب 2020، ص166) وحسب " الصندوق النقد الدولي " الاستدامة المالية تقتضي عدم وجود عجز تراكمي في ميزانية الدولة يجبرها على إعادة هيكلة وترتيب أوليات الانفاق واليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها (الريفي 2014، ص 43)، تعتمد منهجية صندوق النقد الدولي في تعريف الاستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين أو تحديد نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي يتم استهدافها (لكنه ترك الباب مفتوح لهذه النسبة) ، حيث يتم صياغة الإصلاحات المالية بما يساعد على بلوغ هذه النسبة وبحيث تعتبر فرضية يبني عليه توقع المستقبل في ظل سياسات يتوافق عليها لمدة معينة عادة خمس سنوات، في هذه الحالة تعتبر السياسات المالية مستدامة إذا استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أو خفضه (موعش 2020، ص3) ووفقاً لـ (Blanchard.O, Hagemann.R, Sartor.N 1990) الاستدامة المالية على أنها السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، فالدين لا يعتبر مشكلة طالما لا يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في البلد ، وعرف السياسة المالية المستدامة على أنها استراتيجية تضمن تقارب نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستواه الأول (Blanchard, Hagemann and Sartor 1991, P11)، وعليه فمشكلة الاستدامة لا تكون في الدين وإنما في طريقة استخدام الحكومة لتلك الأموال، ولكي يتم المحافظة على هذه النسبة يجب على الحكومة توظيف القروض بمشاريع واستثمارات مناسبة والتي من شأنها أن تترك تأثير إيجابي على قيم الناتج المحلي الإجمالي وهذا يساعد في عملية الاستدامة الاقتصادية. وحتى لو كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي مرتفعة، أما إذا استخدمت الأموال المقترضة لتغطية النفقات الجارية كالرواتب ومعاشات التقاعد فإن الدين العام لا يعتبر مستداماً حتى ولو كانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة (Blanchard, Suggestions for new set of Fiscal Indicators 1990, p6-7) وعرفها آخرون على أنها مقدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية وخدمة ديونها دون الحاجة إلى إعادة جدولتها أو تراكمها (Yamouchi and Alardo 2004)، وقد ربطها (Quintanilla 2009) بقدرة الدولة على تغيير سياستها المالية مع الاستمرار في مقدرتها على تسديد ديونها (الريفي 2014، ص41)، أما حالة عدم وجود استدامة فهذا يعني تراكم الديون إلى أجل غير مسمى بمعدل أسرع من قدرة الدولة على سداد خدمتها (بوعيشاوي و غزالي 2020، ص100)، ولتحقيق الاستدامة المالية اشترط (Domar 1944) أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل الفائدة على الدين لضمان السيطرة على حجم الدين في

المستقبل، ففي حالة عدم تحقق ذلك ستلجأ الحكومة للاستدانة من اجل سداد مدفوعات الدين وسيستمر حجم الدين بالارتفاع (Domar 1944, pp 798-799).

من خلال التعاريف السابقة نجد ان مصطلح الاستدانة المالية مرتبط بمفهومين أساسيين هما الضرائب والدين العام فلكل منهما تأثير على إمكانية تحقيق الاستدانة (Krejdl 2006, P2)، كما ان التعريفات السابقة تنسجم مع ما يعرف بقواعد الميزانية المتوازنة والتي تشير الى ضرورة الحفاظ على توازن الموازنة بشكل يمنع تراكم الديون سنة تلوى الأخرى، ولأجل تحقيق هذا التوازن لا يتم اللجوء الى الاقتراض الا في حالة تمويل الانفاق الاستثماري وليس الانفاق الجاري فيما يعرف بالقاعدة الذهبية Golden Rule والتي تشير الى ان الاستدانة المالية تتحقق طالما تغطي الإيرادات الجارية النفقات الجارية (شيبى وشكوري 2013، ص 267).

2.2 الاستدانة المالية في الفكر الاقتصادي:

تعد إشكالية تحقيق الاستدانة المالية من القضايا التي كانت محل جدل فكري في النظرية الاقتصادية، ويرجع هذا الى الركائز النظرية التي يقوم عليها كل فكر، فنجد الفكر الكلاسيكي القائم على فكرة التوازن التلقائي والحرية الاقتصادية ومحدودية دور الدولة يرى ضرورة تحقق التوازن المحاسبي في الموازنة العامة بحيث يكون مجموع القيم الحالية للإنفاق العام يتم توليده من مجموع القيم الحالية للفوائض الأولية، وجاءت نظرة هذا التيار للاستدانة المالية تماشياً مع فكرهم اذ ان قيام الدولة بإصدار دين في فترة معينة لابد ان يقابله من الإيرادات في الفترات المستقبلية ما يضمن سداد هذا الدين، وقد استند الفكر الكلاسيكي الى مجموعة من المبادئ في تحديد مفهوم الاستدانة المالية وهي المكافئ الريكاردى (Ricarian Equivalence Theorem)، عدم التمويل البونزى (No Ponzi Games)، القيد الزمنى للميزانية العامة (Intertemporal Budget Constraint) (بانافع و علي 2016، ص 16)، حيث قامت هذه المبادئ على تحقيق التوازن في الموازنة العامة وان وجد عجز يسد بالضرائب في المستقبل بحيث تساوي القيم الحالية للدين العام، مع الاخذ في الاعتبار ان يؤدي تيار الإيرادات المستقبلية الى ان يؤول الدين العام الى الصفر.

وعليه اخذ الفكر الكلاسيكي اتجاهها معارضا للدين العام ولم تلقى سياسة التمويل بالعجز قبولا لديهم لأنها تؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة، وزيادة الضرائب مستقبلا لمواجهة أعباء الدين، كما اعتبروا ان التدخل الحكومي يخل بالاستقرار (بانافع و علي 2016، ص 14)، لهذا لا يؤيد الكلاسيكيون الحصول على القرض الا اذا كانت تلك القروض تحقق منافع للأجيال القادمة.

اتفق الكلاسيكيون الجدد مع الكلاسيك على ان الضريبة هي وسيلة أساسية لتمويل الدين، غير انهم انتقدوا تعريف الاستدانة المالية الذي بني على قيد الموازنة الحكومية، وأوضحوا رؤيتهم للاستدانة المالية من خلال نموذج التداخل بين الأجيال ونموذج التوازن العام (نموذج Diamand 1956)، وباستنادهم الى مبدأ التوقعات الرشيدة والوحدات الاقتصادية توصل النموذج الى ان الاستدانة المالية تعني في الاجل القصير ان يتحقق التوازن المؤقت في سلوك الافراد والمنشآت وفي سلوك الحكومة والذي يتحقق عندما تكون الإنتاجية الحدية للمجتمع قادرة على سداد الدين، فيحدث التوازن في سلوك الافراد عندما تكون الضرائب أقل من مدخراتهم والتوازن في سلوك المنشآت عندما يكون الاستثمار في الإنتاج الرأسمالي موجب والتوازن في سلوك الحكومة عندما تستطيع الضرائب سداد أعباء الدين (حسين 2009، ص 25)، أما في الاجل الطويل فمفهوم الاستدانة المالية يعني تحقيق الاستقرار الديناميكي لنسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي (بانافع و علي 2016، ص 14).

اما النظرية الكينزية استندت في تحليلها على افتراض ان الحالة التي تسود الاقتصاد ليست دائما هي حالة التشغيل الكامل، اذ يمكن ان يكون عند مستوى ادنى من ذلك، وعلى مبدأ الطلب الفعال هو الذي يحدد العرض الكلي ومنه الناتج القومي، وحسب كينز انه مع تزايد الدخل يقل الاستهلاك ويزداد الميل للادخار وهنا تحدث مشكلة عدم التوازن بين الادخار والاستثمار وتظهر مشكلة البطالة والركود، وللخروج من هذه المشكلة يتوجب التدخل الحكومي لزيادة الانفاق العام لتحفيز

الطلب الفعال، ومن هذا المبدأ امن الفكر الكينزي بأهمية دور الدولة وان الحكومة الرشيدة يمكنها توجيه الدين العام الى استخدامات منتجة تعزز الطلب الفعال، ووجهة نظر النظرية الكينزية هو ان قاعدة التوازن في الموازنة العامة تحول دون الالتجاء الى السياسة المالية السليمة التي تؤدي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي اذ أكد كينز ان على الدولة التدخل في حالة الكساد وذلك من خلال زيادة النفقات العامة من أجل تنشيط الطلب الكلي الامر الذي يؤدي الى التوازن الاقتصادي، وان تمويل الدولة للزيادة في النفقات العامة يكون من مصدرين هما: الاقتراض والاصدار النقدي الجديد، وقد أشار كينز الى انه لا يوجد خوف من استخدام هاتين الوسيلتين في التمويل اذ ان الاقتراض سوف يؤدي الى إقامة مشاريع تحقق عائد ومنه تزداد الحصيلة الضريبية وبالتالي الإيرادات العامة للدولة. اما الإصدار النقدي الجديد فانه سوف يؤدي الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة العرض الكلي لذلك لا خوف من حدوث التضخم (رضوان 2009، ص10)، ولهذا أجاز الفكر الكينزي وجود عجز الموازنة وبالتالي إمكانية تمويله عن طريق التمويل بالدين العام في حالة تعرض الاقتصاد الى انخفاض في مستوى التشغيل الكامل واشترط في ذلك، التوقف عن هذه الوسيلة في حالة وصول الاقتصاد الى التشغيل الكامل (اكلي 1984، ص286)، ولقد وضع ولقد وضع (Alberto Bagani 2004) من خلال نموذج الكينزي الديناميكي شروط لحدود الدين الذي يحقق الاستدامة مشتقا إياها من نموذج Solow و Blinder (1973) الذي اهتم بسلوك الحكومة في الانفاق العام ودورها المنتج في الاقتصاد والطريقة التي تمول بها الحكومة انفاقها، كما وضع الشرط الكافي للتوازن المستقر في الاجل الطويل الذي يتحقق طالما وجدت ارصدة من الضرائب أو السندات تمول أي انفاق عام بشكل يؤول فيه الدين العام الى الصفر، (شيبى وشكوري 2013، ص291) وتوصل Bganai الى الشرط الضروري لتحقيق التوازن الديناميكي من خلال تحديد قيمة حرجة لرصيد دين بعض الدول الاوربية تكون دالة لعدد من المتغيرات باعتبارها أداة لتحقيق الاستدامة المالية وفقا للمعادلة التالية: (Baganai 2004, pp13-15)

$$[t - r(1 - t)w + \alpha(1 - t)] + \frac{L}{L_1 Y} \left(\beta + Y \frac{\alpha}{r} \right) > 0 \dots \dots \dots (*)$$

حيث: α : نسبة رأس المال لإجمالي الدخل الكلي، L : نسبة النقود في محفظة المستهلك، L_1 : المشتقة الأولى للطلب على النقود في ظل سعر الفائدة الحقيقي، w : نسبة الثروة الى الناتج، t : معدل الضريبة، r : معدل الفائدة الحقيقي.

بحيث يعتمد شرط الاستقرار أو التوازن على رصيد الدين العام الحقيقي β و يمكن التعبير عنه كما يلي:

$$\beta < b^* \equiv - \frac{\left[\frac{t}{1-t} - rw + \alpha \right] \psi + \alpha}{r} \dots \dots \dots (**)$$

حيث: $\psi = (1 - L_1)r/L < 0$ وهي تعبر عن صافي مرونة الطلب على النقود لمعدل الفائدة.

توضح المعادلة (**) وجود علاقة نسبية طردية مع الضرائب t ، ونسبية عكسية مع معدل الفائدة r ، وعلاقة نسبية عكسية مع ψ والتي تعكس الية اثر المزامحة في النموذج، كما يوضح النموذج انه عندما يتم تمويل السياسة المالية بالعجز فان ذلك سوف يؤدي الى ارتفاع معدل الفائدة وهذا ما يحفز الافراد على الاستثمار في الدين الحكومي وكلما كانت مرونة الطلب على النقود كبيرة ψ انخفض معدل الفائدة، وهذا يعني انه كلما زادت القيمة المطلقة لـ ψ مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة انخفض معدل الفائدة r وبالتالي انخفاض أعباء الدين (Baganai 2004, p15).

وحسب وجهة نظر المدرسة النقدية فان العجز في الموازنة ينشأ بفعل النمو المتزايد في النفقات الحكومية سواء كانت في جانب الانفاق الجاري او الاستثماري، وهذا يصاحبه نمو متسعا لنشاط الدول مما يؤدي الى تقييد حركة رأس المال الخاص، وكنتيجة لزيادة الانفاق العام تضطر الحكومة الى زيادة حجم ومعدلات الضرائب على القطاع الخاص الامر الذي يؤدي الى تحول هذه الأموال الى القطاع العام وبالتالي التأثير السلبي على حوافز الاستثمار والادخار والإنتاج للقطاع الخاص، وفي حالة عدم كفاية إيرادات الدولة فإنها قد تلجأ الى زيادة حجم الدين العام ومنه تحول المدخرات الى الحكومة واستخدامها في الانفاق العام الجاري ومن ثم اضعاف معدلات الاستثمار والنمو، اما في حالة استعمال هذه المدخرات في

تمويل الاستثمارات فإنها حسب وجهة المدرسة النقدية قد أدت الى إساءة استخدام الموارد لان القطاع العام يعد اقل كفاءة من القطاع الخاص في تخصيص الموارد وإدارة الاستثمار (شاني 2011، ص32)، لهذا يرى النقيديون ان تمويل عجز الموازنة العامة ما لم يصاحبه تغيير في عرض النقود لم يكن له الا اثر معتدل على الطلب الكلي وان السياسة المالية البحتة التي لم يرافقها تغيير في عرض النقود سوف تؤدي الى رفع أسعار الفائدة ومن ثم انخفاض الانفاق الخاص وان هذا الانخفاض سوف يؤدي الى إحلال الانفاق العام محل الانفاق الخاص وان الزيادة في أسعار الفائدة بسبب الافتراض الحكومي تؤدي الى انخفاض جزئي في الاستثمار والاستهلاك الخاص، كما اعتبر النقيديون أنه في الاجل الطويل لن يكون للزيادة في النفقات الحكومية الممولة عن طريق اصدار الدين الحكومي أي اثار على الناتج وان وجدت فهي ضعيفة (ايدجمان 1999، ص334).

3.2 الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية موضوع الاستدامة المالية على المستوى الكلي، فقد حظي باهتمام كبير من طرف الباحثين الاقتصاديين، لذلك نجد تعدد هذه الدراسات فمنها من بحث في أسباب ونتائج هذه المشكلة ومنها من بحث في مؤشرات وطرق تحقيقها، وقد اعتمدت الدراسات التطبيقية على أساليب قياسية مختلفة، وعليه سيتم عرض بعض الدراسات من أجل التعرف على الأساليب والإضافات العلمية التي تناولت هذا الموضوع ولخدمة اهداف البحث ستركز على الدراسات التي اختبرت الاستدامة المالية في الدول النامية ومنها الريعية.

دراسة لـ "Oyeleke and Ajilor(2014) هدفت الدراسة الى تحليل أوضاع استدامة السياسة المالية في نيجيريا وتحديد اذا كانت الحكومة قد انتهكت قيد الميزانية الزممي خلال الفترة (1980- 2010)، وباستخدام طريقة تصحيح الخطأ كشفت الدراسة ان السياسة المالية في نيجيريا تنسم بصعف الاستدامة وتضمنت هذه النتيجة ان عجز الموازنة في نيجيريا سينفجر في المدى الطويل، وعليه ان الحكومة النيجيرية لا تستطيع ان تحافظ على نسبة مستقرة للدين العام من الناتج المحلي الإجمالي، كما انها لا تستطيع الاستمرار في تمويل دينها المتراكم من عجز الموازنة دون اجراء تعديلات في ميزانية النفقات والإيرادات، والا فان الطاقة الايرادية للحكومة لن تكون قادرة على تمويل النفقات الحكومية في المدى الطويل، و كما ان التعديل المالي المفاجئ لن يكون ملائم للاستدامة المالية للبلد (Oyeleke and Ajilor 2014) ودراسة لـ "vaseem akram , badri nayaran rath (2021) هدفت الدراسة الى دراسة الاستدامة المالية في الهند من خلال تقسيم العجز الموازنة الى مستويات مرتفعة ومستويات منخفضة، وباستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة (1997 - 2013)، تطبيق نموذج ماركوف لتصحيح الخطأ (ms-vecm) لفحص الاستدامة المالية ونموذج العتبة للحصول على المستوى الأمثل للدين العام، توصلت الدراسة الى ان الدين العام الأمثل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هو 21% على أساس ربع سنوي بعد هذا المستوى يضر الدين العام بالنمو الاقتصادي ويجب على الحكومة الهندية خفض العجز المالي اذا تجاوز الدين العام مستوى العتبة، ما ميز هذه الدراسة هو فحص الاستدامة المالية من خلال النظر في أنظمة العجز المرتفعة والمنخفضة باستخدام نهج غير خطي (Vaseem and Badari 2021).

ودراسة لـ Abdul Waheed(2016) قامت هذه الدراسة بتحليل استدامة الدين العام في دولة البحرين خلال الفترة (1990-2014) وباستخدام اختبار ARDL للقيود الزممي للموازنة اكدت نتائج الدراسة وجود تكامل مشترك بين التوازن المالي والدين العام، وهو دليل على استدامة الدين العام للبلد خلال الفترة قيد الدراسة. ولدعم هذه النتيجة بشكل أكبر، قامت الدراسة بمعايرة وظيفة رد الفعل المالي على بيانات السلاسل الزمنية للبحرين خلال الفترة من 1990 إلى 2014. وأظهرت نتائج التقدير أنه لا يمكن رفض شرط الكفاية لاستدامة الدين العام، وأكدت نتائج الدراسة ان إجراءات السياسة المالية كانت مناسبة للحفاظ على الملاءة المالية والقدرة على تحمل الدين العام خلال فترة الدراسة (Abdul 2016)، وفي دراسة لـ "سلوى عبد العزيز (2020) استهدفت تقييم الاستدامة المالية في الدول المصدرة للنفط بالتطبيق على عدد من دول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على توضيح تأثير انخفاض سعر البترول سنة 2015، توصلت الدراسة الى عدم وجود استدامة مالية في

الكويت والبحرين بينما توصلت الى وجود استدامة مالية متوسطة بين الإيرادات والنفقات في الامارات، أما دولة عمان فرغم اثبات الدراسة القياسية وجود استدامة مالية متوسطة الا انها عجزت على اثبات معنوية النموذج ككل (عبد العزيز 2020). دراسة لـ وحيد عبد الرحمان بانافع (2019)، هدفت الدراسة باستخدام القيد الزمني للميزانية العامة خلال لفترة 1969-2015 وتوصلت الدراسة الى ان الملكة العربية السعودية قادرة على تحقيق الاستدامة المالية حيث أوضحت النتائج ان الإيرادات الحكومية تنمو بمعدل أسرع من النفقات الحكومية ومن ثم فان الحكومة قادرة على سداد العجز في الميزانية العامة واحتواء أعباء الدين العام (بانافع و علي 2016). ودراسة لـ مصطفى سعد مهدي بعنوان "تحليل العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق (2020)" هدفت الدراسة الى دراسة الدين العام الداخلي والخارجي وعلاقته بالاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي، تحليل الأداء المالي واهم العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة، تحليل الإيرادات النفطية والصادرات غير النفطية وتأثيرهما واهميهما في استدامة الأوضاع المالية في العراق، كذلك ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة بين العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية (الدين العام وعجز الموازنة والصادرات غير النفطية والإيرادات النفطية وأسعار النفط) وفرص تحقيق الاستدامة المالية في العراق، توصلت الدراسة نتائج باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للباطء الموزع (ardl) توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها وجود علاقة قصيرة الأجل فضلا عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين مؤشر الاستدامة المالية ومتغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات الاقتصادية فضلا عن سرعة التكيف في النموذج سريعة نسبيا وبالتالي فان الاختلالات التي يمكن ان تحدث يتم تصحيح النسبة الأكبر منها في السنة نفسها واعادتها الى القيمة التوازنية طويلة الأجل (مهدي 2020)

أما في الجزائر فنجد دراسة لـ "عبد الرحيم شيبى واخرون" بعنوان "the dynamics of fiscal policy in algeria: sustainability and structural change" ركزت الدراسة في جانبها التطبيقي على استدامة ملاءة السياسة المالية في الجزائر باستعمال النماذج غير الخطية وتوصلت الدراسة الى ان عجز الميزانية في الجزائر لا يمكنه التحمل على المدى الطويل. وهذا يشير إلى أن الحكومة الجزائرية بحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للسياسة المالية والسيطرة بكفاءة على عجز الميزانية لتجنب أزمة الديون (Chibi, Chekeuri and Benbouziane 2019) وفي دراسة أخرى له تناولت مدى إمكانية استدامة تحمل عجز الموازنة على المدى الطويل في الجزائر، في ظل التوسع الكبير في الانفاق وهشاشة الموارد المالية للدولة الخاضعة لتقلبات أسعار البترول خلال الفترة (1965 – 2010)، وذلك من خلال حساب المرونات الدخلية ومقارنة كل من مرونة النفقات العامة ومرونة الإيرادات العامة، وظهرت نتائج التقدير ان الانفاق الحكومي بالجزائر يزداد بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الإيرادات أي ان الحكومة تميل الى انفاق يفوق إيراداتها على المدى الطويل مما يدعم فرضية عدم إمكانية استدامة الدين العام على المدى الطويل (شيبى و شكوري 2013) ودراسة لـ زهير بن دعاس ونريمان رقوب بعنوان "تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر" هدفت الدراسة الى تحليل مؤشرات الاستدامة المالية وطرح بعض متطلبات ترسيخها وذلك باستخدام اهم مؤشرات الاستدامة والتي يمكن الاعتماد عليها لتبني إجراءات تجنب مالية الدولة الاضطرابات والازمات المالية المستقبلية، وتوصلت الدراسة الى ان الوضعية المالية للجزائر لا تتسم بالاستدامة في المدى المتوسط وهذا ما يعزز فرضية تعرضها للعسر المالي اذا لم تتخذ الإجراءات الكفيلة وحوكمة الانفاق العام وتنوع مصادر إيراداتها (بن دعاس و رقوب 2018).

4.2 مؤشرات الاستدامة المالية

يتم تحليل الاستدامة المالية من خلال عدة مؤشرات تركيبية التي اقترتها المؤسسات الدولية، حيث تأخذ في الحسبان التطور التاريخي لمتغيرات السياسة المالية وخاصة الدين العام المحلي وعجز الموازنة والضرائب، وتتمثل أهم مؤشرات الاستدامة المالية فيما يلي:

- مؤشرات الدين العام: من خلال الجدول الموالي سنوضح اهم مؤشرات الدين العام

جدول 01 أهم مؤشرات الدين العام

المؤشر	تعريف المؤشر
رصيد الدين / الناتج المحلي الإجمالي	يقيس مستوى الدين الى النشاط الاقتصادي للدولة، وهو يعتبر من اهم المؤشرات المستخدمة لقياس مستوى المديونية.
رصيد الدين / الإيرادات المحلية	يقيس مستوى المديونية بالنسبة الى قدرة الحكومة على السداد ويظهر عدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الإجمالي للدين.
خدمة الدين / الإيرادات المحلية	يقيس قدرة الحكومة على تسديد خدمة الدين (الفائدة المدفوعة الأقساط المدفوعة) بواسطة المصادر المحلية.
الفوائد / الناتج المحلي الاجمالي	يقيس درجة ثقل عبئ الفوائد للدولة، كما يمكن تصنيفه على انه قياس للنفقات غير المنتجة.
الفوائد/الإيرادات المحلية	يقيس تكلفة الفوائد في إطار تحصيل الدخل في الدولة.
الدين الخارجي /الصادرات	يقيس القدرة على توفير العملات الأجنبية والسداد، وعادة ما يستخدم بالتزامن مع مؤشر خدمة الدين كنسبة مئوية من التصدير وبذلك يتم مقارنة النفقات غير المنتجة مع مستوى تحصيل الموارد بالنقد الأجنبي.
الاحتياطي الصافي/الدين الخارجي	يدل هذا المؤشر على عدد مرات زيادة الخصوم الخارجية على رصيد العملات

المصدر: موعش امحمد، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق النقد العربي، العدد 65-2020، ص5.

من خلال الاطلاع على المنشورات المتخصصة يعتبر مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاستراتيجية استعمالا التي تستخدمها الدول في تقييم مستوى الدين بالنسبة للنشاط الاقتصادي وقدرة الحكومة على السداد، وتختلف هذه النسبة من دولة الى أخرى حسب المقومات المتوفرة في كل بلد.

• **مؤشر الفجوة الضريبية:** تعرف الفجوة الضريبية على انها الفرق بين النسبة اللازمة لثبات نسبة الدين المحلي الى اجمالي الناتج المحلي ونسبة الضرائب الفعلية الى الناتج المحلي الإجمالي، يستند هذا المؤشر على فكرة تثبيت النسبة المطلوبة للدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي، لهذا يجب على السياسة الضريبية ان تهدف الى تقليل الفرق بين الضرائب المحققة للاستدامة المالية والضرائب الفعلية (محمد و عزيز 2019، ص104)، على أساس ذلك فان نسبة الضريبة المستهدفة الى الناتج المحلي الإجمالي تساوي:

$$T_{GDP}^* = G_{GDP}^* + (i - r) \times B_{GDP}^*$$

حيث: T_{GDP}^* : نسبة الضريبة المستهدفة الى الناتج المحلي الإجمالي، G_{GDP}^* : نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج

المحلي الإجمالي، $(i - r)$: سعر الفائدة الحقيقي - معدل نمو الناتج، B_{GDP}^* : نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي.

• **مؤشر العجز الأولي:** هو مؤشر بسيط لقياس الاستدامة المالية وينطلق من حساب نسبة الرصيد الأولي للميزانية للناتج المحلي الإجمالي اللازمة لاستقرار نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي وتتم مقارنة نسبة الرصيد الأولي الى الناتج المحلي الإجمالي المحسوبة وبين القيمة المتحققة، فاذا كانت الفجوة موجبة فهذا يسبب تراكم في الديون وبدون تغيير في السياسة المالية المتبعة سيجعل من الدين غير مستدام عبر الزمن، وتعتبر الوضعية المالية مستدامة اذا خلقت ثبات في نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي (عصماني و أوكيل 2018، ص407).

3. تحليل الوضع المالي في الجزائر

ارتباط الموازنة العامة للجزائر بظروف الطلب على النفط في السوق النفطية جعلها تعاني من خلل هيكلي مزمن في جانبي النفقات والايادات (تتعلق بتركيبه الإيرادات ونمط الانفاق العام)، وعليه من خلال هذا القسم من الدراسة سنحاول ابراز هذه الاختلالات كما يلي:

1.3 هيكل الإيرادات العامة: (هيمنة الإيرادات النفطية)

الإيرادات العامة هي العوائد المالية التي تحصل عليها الحكومة أو إحدى هيئاتها، وهي ذات أهمية كبيرة في استراتيجية السياسة المالية والتي تخصص لتمويل الانفاق الحكومي، يتكون هيكل الإيرادات في الجزائر من الإيرادات النفطية في المركز الأول بأكثر نسبة ثم الإيرادات الضريبية في المركز الثاني، والايادات الأخرى بنسبة جد ضعيفة، ومن بيانات الجدول رقم (02) يتضح ان الإيرادات العامة عرفت ارتفاع مستمر خلال (2000-2014) ويعزى ذلك الى ارتفاع مساهمة الإيرادات النفطية في مكونات الايراد العام والتي لم تقل عن نسبة 60% بسبب تحسن أسعار النفط في السوق الدولية ، مما سهل من إمكانية الحصول على إيرادات كافية لتغطية النفقات المتزايدة. في حين نجد ان اسهام الإيرادات الضريبية لم يتجاوز 40%، بالرغم من ان اهداف الإصلاحات الضريبية خلال هذه الفترة كان إحلال الجباية النفطية بالجباية العادية.

أدى ارتفاع أسعار البترول من 45 دولار للبرميل سنة 2016 الى 54,1 دولار للبرميل سنة 2017 ثم الى 71,5 دولار سنة 2018 الى ارتفاع معتبر في إيرادات المحروقات وبالتالي في اجمالي إيرادات الميزانية، كما سجلت الإيرادات خارج قطاع المحروقات ارتفاع مستمر ويرجع هذا الارتفاع الى ارتفاع الضرائب على المداخل والارباح (irg)، بما فيها الضرائب على الأجور التي ارتفعت مساهمتها في اجمالي الضرائب من 15,4% سنة 2014 الى 20,2% سنة 2017. حيث تعتبر كل من الضرائب على الأرباح والمداخل و الضرائب على السلع والخدمات مورد جد معتبر للمداخل الكامنة والتي يمكن ان تساهم في ضمان قابلية استمرار المالية العامة على المدى الطويل والمتوسط.

وحسب التقرير السنوي للبنك الجزائر (2018) ارتفاع وزن الضرائب على الأجور وانخفاض الضرائب على أرباح الشركات يبين ضعف مستوى تحصيلها وهذا يتعارض مع حصة وتطور صافي فوائض الاستغلال في القيمة المضافة الصافية للأنشطة الحقيقية خارج المحروقات وحسب بنك الجزائر(2019) الوزن الضعيف للضريبة غير المباشرة مقارنة بالضريبة المباشرة ضمن الإيرادات الضريبية سنة 2018 وتراجعها من 2002-2015 بتناقص واضح مع ارتفاع القيمة المضافة في مختلف الأنشطة الاقتصادية خارج المحروقات يعكس حجم التهرب الضريبي وعدم النجاعة في التحصيل الضريبي (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2019).

الجدول 02: تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2020) الوحدة: مليار دينار

السنة	2000	2004	2009	2014	2018	2019	2020
اجمالي الإيرادات	1578,1	2229,7	3676	5738,4	6751,4	6586,5	4388,9
الإيرادات البترولية	1213,2	1570,7	2412,7	3388,4	2887,1	2518,49	1394,7
	(61,9)	(70,4)	(65,6)	(59,0)	(42,8)	(38,23)	(31,78)
الإيرادات الجبائية	349,5	580,4	1146,6	2091,4	2648,5	2836,41	1997,7
	(33,1)	(26,0)	(31,2)	(36,4)	(39,2)	(43,06)	(45,5)
أسعار البترول (دولار) متوسط سنوي	28,41	37,85	62,67	99,45	71,5	64,16	42,38

المصدر: بنك الجزائر من الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

(.): نسبة من اجمالي الايرادات

2.3 هيكل النفقات العامة: (هيمنة نفقات التسيير)

تعد النفقات العامة من اهم المتغيرات الاقتصادية التي تمارس تأثيرها في مجمل الاقتصاد من خلال توظيفها لإشباع الحاجات العامة وفقا للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، وحسب معطيات بنك الجزائر يتضح بان زيادة الطاقة التصديرية للنفط خلال الفترة (2000-2013) وبالتالي زيادة الإيرادات العامة أدت الى ارتفاع النفقات العامة بشكل مستمر وخص هذا الارتفاع بالدرجة الأولى نفقات التسيير، وفي سنة 2013 بلغت اجمالي النفقات مستوى 6092.1 مليار دينار مقابل 7058,2 مليار دينار بانخفاض يساوي 13.7 % بعد الارتفاعات التي سجلتها بنسبة 20.6 % و 31 % عامي 2011 و 2012 خص ، واصلت النفقات العامة نموها الموجب عام 2014 و 2015 ولكن بنسب متواضعة (8.8 %) ، نتج هذا الارتفاع في نفقات التسيير كليا عن الارتفاع في نفقات المستخدمين واجور و الرواتب (بنك الجزائر، التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي 2018 2019).

ان تراكم نفقات التسيير وتزايد سنة بعد أخرى نتيجة القرارات الخاطئة (سياسة شراء السلم الاجتماعي) وتمثل ذلك بزيادة التوظيف في القطاع العام "توليد طبقة واسعة من شاغلي الوظائف الحكومية"، مما عمل على تضخم فاتورة الرواتب والأجور، حيث انتقلت من 289,6 مليار دينار سنة 2000 الى 2007,2 مليار دينار سنة 2014 وهو ما يمثل 30,4% من اجمالي النفقات العامة، واصحت هذه النفقات ملزمة على الحكومة الجزائرية ولا تسطيع التخلص منها (عدم تسريح العمال لأسباب سياسية واجتماعية)، كما تعتبر مقيدة للسياسة المالية، ومن جهة أخرى عرفت نفقات التجهيز منحنى تصاعدي خلال مراحل المخططات التنموية الا انه خلال السنوات الأخيرة عرفت تراجع من 3078 مليار دينار سنة 2018 الى 1512,01 مليار دينار سنة 2020.

الجدول 03: هيكل النفقات العامة خلال الفترة (2000-2020) الوحدة: مليار دينار

السنوات	2000	2004	2009	2014	2018	2019	2020
اجمالي النفقات العامة	1178,1	1891,8	4246,3	6995,7	7726,3	7725,5	5011
نفقات التسيير	856,2	1251,1	2300	4494,3	4648,3	4879,13	3490
	(72,6)	(65,7)	(52,4)	(67,7)	(56,2)	(63,15)	(69,64)
نفقات الاجور	289,6	391,4	746,6	2007,2	2234,3	-	-
	(24,6)	(20,6)	(20,8)	(30,4)	(27,0)		
نفقات التجهيز	321,9	640,7	1946,3	2501,4	3078	2846,35	1512,01
	(27,3)	(33,7)	(44,3)	(31,0)	(37,2)	(36,84)	(30,17)

المصدر: بنك الجزائر من الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

(.) نسبة من اجمالي النفقات

3.3 الدين العام وعجز الموازنة:

كشفت الانخفاضات الحادة التي عرفت أسعار البترول عام 2014 هشاشة الاقتصاد الجزائري ومدى ضعف المالية العامة، ولقد تجسد هذا الضعف في اختلالات عميقة عامي 2015/2016 وتزامنا مع التدابير الميزانية غير المناسبة المتخذة خلال الفترة (2015 – 2019) أدت هذه الاختلالات الى نفاذ رصيد المدخرات المالية (صندوق ضبط الإيرادات) وتزامنا مع اللجوء الى التمويل النقدي (خلق النقود) تسجيل عجز كبير في الأرصدة الكلية للخزينة العمومية، وصل الى ذروته سنة 2016 بـ 2245.3 مليار دينار، ليشهد بعد ذلك تحسن بسبب التعافي التدريجي لأسعار البترول في السوق العالمية حيث سجلت أسعار البترول ارتفاع من 45 دولار الى ما يقارب 54 دولار للبرميل سنة 2017 و ارتفاع الأرباح المسددة من طرف البنك المركزي لفائدة الخزينة العامة أدى الى ارتفاع معتبر في إيرادات الميزانية ، وترافقتا مع شبه استقرار للنفقات العامة ،

عرف العجز الميزاني تقلصا حادا منتقلا من 12,6 من إجمالي الناتج الداخلي في 2016 الى 6,4 من إجمالي الناتج الداخلي في 2017، (بنك الجزائر، التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي 2018-2019)، ويمكن ارجاع عجز الموازنة العامة خلال السنوات الأخيرة الى عدة عوامل أهمها الهيكل الاقتصادي للدولة حيث بمجرد تراجع الصادرات النفطية أدى الى تقلب الإيرادات العامة (تراجع الجباية البترولية) وممارسة ضغوط مفاجئة على سياسة الانفاق، بالإضافة للالتزامات الاجتماعية التي تتبناها (سياسة الدعم للمواد الاستهلاكية الأساسية). بالإضافة الى تراجع العرض المحلي سواء في القطاع الفلاحي أو الصناعي مما زاد من أعباء التكاليف الاستيراد كل ذلك أدى الى ارتفاع العجز في الموازنة العامة ونتيجة للمنهج غير المدروس في زيادة اعداد الموظفين في القطاع الحكومي واستحداث مناصب وهيئات بالإضافة الى القصور في الأجهزة التنفيذية وتبديد الأموال ازدادت النفقات العامة وبالتحديد نفقات التسيير مما اسهم في تعمق العجز الموازي.

نلاحظ من خلال الجدول (04) ان نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي تميل نحو الانخفاض خلال الفترة (2000-2014)، اذ انخفضت من 24,8% سنة 2000 الى 7,2% سنة 2014، ولكن بعد الازمة البترولية 2014 ارتفعت هذه النسبة بشكل كبير جدا، حيث وصلت الى أكثر من 45% سنة 2019، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة توجه الحكومة نحو الاقتراض الداخلي من أجل تمويل عجز الموازنة العامة.

الجدول 04: تطور عجز الموازنة العامة والدين العام خلال الفترة (2000-2020) الوحدة: مليار دينار

السنوات	2000	2004	2009	2014	2018	2019	2020
عجز الموازنة	-54,4	-187,3	-1113,7	-3186,0	-1833,4	-1964,6	-2725,4
	(1,3)	(3)	(11,17)	(18,5)	(8,99)	(9,58)	(14,82)
الدين العام	1022,9	1000,0	808	1239,0	7558	9225,4	-
	(24,8)	(16,3)	(8,1)	(7,2)	(37,0)	(45,2)	

المصدر: بنك الجزائر من الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

(.): نسبة من إجمالي الناتج المحلي (GDP)

بعد عام 2003 وفي ظل تزايد الإيرادات النفطية والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي لم نرى حدوث أي تغيير في واقع الاقتصاد الجزائري ولكن تعمق الطابع الريعي، ولم يكن هناك توجهات للسلطات العامة لرسم سياستها الاقتصادية التي تهدف الى معالجة الاختلالات الهيكلية لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي وابعاد الاقتصاد عن تأثير الصدمات الداخلية والخارجية وتحقيق الاستدامة المالية (هشاشة الاستدامة المالية بسبب ارتباط الإيرادات بالجباية البترولية وتأثرها بالصدمات النفطية).

4. التحليل القياسي لاختبار فرضية وجود استدامة مالية في الجزائر

بناء على الإطار النظري ومراجعة الأدبيات السابقة، ان المتغيرات الأكثر تأثيرا في وضع الاستدامة هي قدرة الإيرادات العامة على ملاحقة تيار الانفاق العام (إجمالي الانفاق الحكومي على السلع والخدمات والتحويلات والفائدة على الدين)، أو محاولة تثبيت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي وقدرتها على كبح جماح الدين العام من التزايد وتفاقم أعباء خدمته، اما المنهجيات المتبعة والأكثر شيوعا في تقييم الاستدامة المالية في الدول هي تطبيق نموذج القيد الزمني للموازنة الحكومية، ومن هنا لا تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تطبيق المفاهيم الأساسية والمتغيرات المستخدمة لتقييم الاستدامة المالية في الجزائر.

1.4 صياغة النموذج:

يمكن قياس الاستدامة المالية باستخدام القيد الزمني للموازنة الحكومية والذي يوضح العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة في الاجل الطويل (Puach and Lau 2012, p956):

$$D_t - D_{t-1} = i_t D_t + G_t - R_t \dots \dots \dots (01)$$

$$\Rightarrow G_t + (1 + i_t)D_{t-1} = R_t + D_t \dots \dots \dots (02)$$

حيث: G_t : الانفاق الحكومي، R_t : الإيرادات الحكومية، D_t : الدين الحكومي، i_t : معدل الفائدة على الدين. وبوجود قيود مماثلة خلال الفترات $(t, t + 1, \dots, t + n)$ وبحل المعادلة (02) نجد:

$$D_0 = \sum_{t=1}^{\infty} \delta(R_t - G_t) + \lim \varphi_n D_n \dots \dots \dots (03)$$

تفترض المعادلة (03) ان القيمة الحالية للدين العام D_0 تساوي القيمة المتوقعة لكل الفوائض الأولية المستقبلية $\sum_{t=1}^{\infty} \delta(R_t - G_t)$ إضافة الى القيم الحالية المتوقعة للدين العام حيث يؤول الدين العام الحكومي الى الصفر. وبفرض ثبات معدل الفائدة حول متوسطها أو التعبير عنها باستخدام معدل الفائدة الحقيقي نجد:

$$GE_t - R_t = \sum_{s=0}^{\infty} \frac{\Delta R_{t+s} - \Delta GE_{t+s} r \Delta D_{t-1+s}}{(1+r)^{s-1}} + \lim_{s \rightarrow \infty} \frac{D_{t+s}}{(1+r)^{s+1}} \dots \dots \dots (04)$$

حيث تمثل GE اجمالي الانفاق الحكومي على السلع والخدمات والتحويلات والفائدة على الدين، وباعتبار كل من R_t و $G_t + (1 + i_t)D_{t-1}$ ونتيجة لذلك يمكن إعادة كتابة المعادلة (04) بالشكل التالي:

$$GE_t = \alpha + R_t + \lim_{s \rightarrow \infty} \frac{D_{t+s}}{(1+r)^{s+1}} + \mu_t \dots \dots \dots (05)$$

وباعتبار ان الديون ستؤول الى الصفر وعليه تصبح المعادلة (05) بالشكل التالي:

$$R_t = \alpha + \beta GE_t + \mu_t \dots \dots \dots (06)$$

وقد حدد كل من Quintos (1995) و Martin (2000) أربعة سيناريوهات لاختبار شروط تحقيق الاستدامة وهي (بانافع و علي 2016، ص 23، 24):

- يكون العجز في وضع استدامة قوية اذا كان R_t و GE_t متكاملتين و $\beta = 1$.
- يكون العجز في وضع استدامة ضعيفة اذا كان R_t و GE_t متكاملتين و $0 < \beta < 1$ ، حيث اثبت كل من Hakikio, Rush (1991) أن المعيار $0 < \beta < 1$ يعد كافيا لكي يكون العجز مستداما، كما يشير $\beta < 1$ الى ان الانفاق الحكومي سوف يكون اكبر من الإيرادات.
- يكون العجز غير مستدام اذا كان $\beta \leq 0$.
- اذا كان $\beta > 1$ فهذا يعني ان الإيرادات الحكومية تنمو بمعدل أكبر من النفقات الحكومية.

وفي دراستنا هذه سنستخدم مقاربة Bohn (1998) التي اقترحها من لاختبار القدرة على تحمل الدين العام، أي تحليل ما اذا كان الفائض الاولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (BS_t^*) هو دالة إيجابية لدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي D_t^* ، والفكرة من وراء هذا الاختبار هو

تقدير المعادلة التالية لتوضيح اذا ما كانت الحكومة تتبع التدابير المناسبة لتأكيد قيود الميزانية بين الفترات:

$$BS_t^* = \beta_0 + \beta_1 D_t^* + \mu_t \dots \dots \dots (07)$$

حيث انه اذا كان β_1 موجب وذو دلالة احصائية فان هذا يدل على استدامة الدين العام، الأساس المنطقي وراء ذلك هو هو ان استدامة الدين العام لا يمكن ان تتحقق اذا لم يتم تعويض الدين المتراكم بفائض كبير في الفترة الحالية. وبما ان فائض الميزانية الحكومية يمكن تحديده من خلال مجموعة من المتغيرات والتي يمكن تضمينها الى المعادلة (07) كما يلي:

$$BS_t^* = \beta_0 + \beta_1 D_t^* + \beta_i Z_{it} + \mu_t \dots \dots \dots (08)$$

حيث تمثل Z_{it} المحددات الأخرى لفائض الميزانية، وتشمل الدراسة الحالية على التضخم (INF)، الانفتاح التجاري (TNX)، أسعار البترول (PP). سعر الصرف الحقيقي (TCH)، وقد استخدمت الدراسة بيانات سنوية خلال الفترة (1990-2020)، وتم الحصول عليها من البنك المركزي الجزائري من خلال نشراته الإحصائية المنشورة على موقعه، والديوان الوطني للإحصاء.

2.4 اختبار استقراريه السلاسل:

من أجل معرفة رتبة استقراريه السلاسل الزمنية قيد الدراسة، استعملنا اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، واختبار Eric Zivot and Donald W.K Andrews (1992)، من أجل معرفة إذا كانت السلاسل الزمنية تتضمن نقاط تحول هيكلية وخاصة بالنسبة للمتغير التابع وتحديد نقطة التحول الهيكلية بناء على هذا الاختبار.

• اختبار جذر الوحدة (اختبار ديكي فولر ADF)

الجدول 05: اختبار سكون المتغيرات

درجة التكامل	اختبار ADF عند الفرق الاول			اختبار ADF عند المستوى			السلسلة
	نموذج (4)	نموذج (5)	نموذج (6)	نموذج (4)	نموذج (5)	نموذج (6)	
I(1)	-5,05 (0,00)	-5,17 (0,00)	-5,09 (0,00)	0,14 (0,72)	-0,74 (0,82)	-2,27 (0,43)	SB
I(1)	-6,97 (0,00)	-6,87 (0,00)	-6,74 (0,00)	0,83 (0,88)	0,18 (0,96)	-1,94 (0,60)	DET
I(1)	-5,56 (0,00)	-5,61 (0,00)	-5,58 (0,00)	-1,47 (0,12)	-1,51 (0,51)	-1,91 (0,62)	INF
I(1)	-4,68 (0,00)	-4,60 (0,00)	-4,60 (0,00)	-0,58 (0,45)	-1,44 (0,54)	-1,73 (0,84)	PP
I(0)	-	-	-	-3,07 (0,003)	-4,204 (0,002)	-4,92 (0,005)	TNX
I(1)	-3,05 (0,003)	-3,89 (0,005)	-3,78 (0,003)	1,70 (0,97)	-0,96 (0,75)	-1,64 (0,74)	TCH

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EViews.12

تبين نتائج ديكي فولر الموضحة في الجدول أعلاه، أن كل من سلسلة عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وسلسلة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، سلسلة التضخم، سلسلة أسعار البترول وسلسلة سعر الصرف الحقيقي مستقرة عند الفرق الأول، أي متكاملة عند الدرجة الأولى I(1)، بينما سلسلة الانفتاح الاقتصادي مستقرة عن المستوى أي متكاملة عند الدرجة صفر I(0).

• اختبار استقرارية السلاسل بافتراض وجود نقطة تحول هيكلية (اختبار Zivot).

الجدول 06: نتائج اختبار جذر الوحدة بافتراض وجود نقطة تحول هيكلية.

ثابت واتجاه زمني			ثابت فقط			السلسلة
درجة التكامل	نقطة التحول الهيكلية	احصائية t	درجة التكامل	نقطة التحول الهيكلية	احصائية t	
I(1)	2012	-6,25	I(1)	2012	-5,74	SB
I(1)	2015	-7,33	I(1)	2015	-7,48	DET
I(0)	1996	-7.98	I(0)	1996	-8,19	INF
I(1)	2014	-5,94	I(1)	2011	-5.51	PP
I(0)	2013	-4,96	I(0)	2013	-4,23	TNX
I(0)	2014	-4,87	I(0)	2014	-4,35	TCH

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews.12

توضح النتائج أعلاه أن المتغير التابع (SB) مستقر عند الفرق الأول، أي متكامل عند الدرجة الأولى (1)I، مع وجود نقطة تحول هيكلية سنة 2012، وهذه النتيجة تستدعي منا إضافة متغيرة وهمية إلى معادلة الانحدار، حيث نعطي القيمة (0) إلى الفترة الزمنية (1990-2011) والقيمة (1) إلى الفترة (2012-2020)، وأن كل من متغيرة الدين العام وأسعار البترول مستقرة عند الفرق الأول مع افتراض نقطة تحول هيكلية، كما أوضحت النتائج أن المتغيرة (معدل التضخم، الانفتاح الاقتصادي، سعر الصرف الحقيقي) مستقرة عند المستوى، أي متكاملة عند الدرجة (0)I.

2.4 نتائج تقدير ARDL

• اختبار الحدود (Bounds test)

من أجل اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، يقترح (Pesaran & al (2001) حساب إحصائية F لاختبار فرضية العدم (H_0): معلمات مستويات المتغيرات المتباطئة تساوي جميعها الصفر بمعنى آخر عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ضد الفرضية البديلة (H_1): وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وقد اقترح بيسران وآخرون قيما حرجة لحدود اختبار التكامل المشترك، حسب درجة تكامل المتغيرات، بمعنى هل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1)I، أو من الدرجة (0)I، أو خليطا من الاثنين، وحسب هذا الاختبار إذا كانت إحصائية (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم، والتي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نقبل فرضية العدم، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار الحدود (Bounds test).

نلاحظ أن قيمة إحصائية F المحسوبة (15,08) أكبر من الحد الأعلى للقيمة الجدولية (5,76) عند مستوى معنوية 1 %، وهذه النتائج تؤكد رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ومنه نقبل وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. وبالتالي وجود تكامل مشترك بين BS و DET يؤكد استدامة الدين العام خلال فترة الدراسة.

الجدول 07: اختبار الحدود (bounds test)

Test statistic	Value	Sig	I(0)	I(1)
F-statistic	15,08	10%	2,40	3,51
K	5	5%	2,91	4,19
		1%,	4,13	5,76

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews.12

- تحليل النتائج الأجل الطويل:

يبين الجدول رقم (08) نتائج تقدير ARDL (الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة)، حيث أوضحت النتائج أن هناك علاقة توازنية في المدى الطويل وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، تعكسها الإشارة السالبة والمعنوية لمعلمة تصحيح الخطأ التي بلغت قيمتها (0,53)، حيث تقيس هذه المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، وهذا يعني أن 53% من صدمات الأجل القصير تصحح في الأجل الطويل خلال وحدة زمنية قدرها 1,88 سنة، وبمعنى آخر أننا نحتاج إلى أكثر من سنة من أجل تجاوز هذه الصدمة.

كما توضح النتائج في الجدول أدناه أن إشارة المعلمات المقدرة في الاجل الطويل ظهرت جميعها بالإشارات المتوقعة وموافقة للنظرية الاقتصادية، كما أن جميعها معنوي عند مستوى معنوية 5%، فالدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر ايجابا في عجز موازنة، أي كلما ارتفعت نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الى ارتفاع نسبة العجز الموازنة العامة وهي النتيجة نفسها التي توصلت إليها اغلب الدراسات السابقة، كما أظهرت النتائج تأثيرا واضحا ومعنويا لسعر الصرف الحقيقي على عجز الموازنة، حيث ظهرت قيمة معلمة سعر الصرف الحقيقي بإشارة موجبة ومعنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أما معلمة الانفتاح الاقتصادي ظهرت هي الأخرى بإشارة موجبة ومعنوية إحصائية، كما ظهرت إشارة سعر البترول بإشارته المتوقعة (سالبة) و معنوي إحصائيا، إذ أن ارتفاع سعر البترول يعني ارتفاع الإيرادات ومن ثم انخفاض عجز الموازنة. أما معلمة التضخم فظهرت بإشارة موجبة أي كلما ارتفع التضخم ادي الى ارتفاع عجز الموازنة، وهذا ما يتفق مع وجهة نظر النظرية النقدية التي تجادل بأن التضخم يزيد من عبئ الموازنة العامة.

- تحليل نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ، نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (08)، أن معلمات الأجل القصير متوافقة من حيث المعنوية والإشارات مع نتائج الأجل الطويل، كما أن حد تصحيح الخطأ (1-coint-eq) قد ظهر بإشارة سالبة ومعنوي إحصائيا عند مستوى المعنوية 1%، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وما يمكن ملاحظته أن متغير الانفتاح الاقتصادي ظهر في الأجل القصير بإشارة موجبة ومعنوية إحصائية على خلاف النتائج التي حصلنا عليها في الأجل طويل (إشارة سالبة)، أي وجود علاقة طردية بين الانفتاح الاقتصادي وعجز الموازنة، وهذه النتيجة متوقعة في حالة الاقتصاد الجزائري بسبب اعتماد السوق المحلي في تلبية معظم احتياجاته على السوق الاجنبي سواء كانت سلع استهلاكية أو سلع موجهة للتصنيع أو إعادة التصنيع بالإضافة الى سياسة الدعم التي تنتهجها الحكومة الجزائرية وهذا ما ينعكس سلبا على موازنتها، أما في الأجل الطويل يكون الأثر موجب وذلك بسبب سياسات الحكومة التصحيحية، كما ظهر الأثر الفوري لعجز الموازنة معنوي في الأجل القصير.

الجدول 08: نتائج تقدير نموذج ARDL

المتغيرة	المعلمة	t-test	sig
نتائج تقدير مقدرات معلمات الاجل الطويل (المتغير التابع (SB)			
DET	0,214	5,58	0.00
TCH	0,96	3,66	0,04
INF	0,13	2,92	0.04
PP	-0,002	-4,39	0.01
TNX	-0,059	--12,77	0,00
DUM	-4,8	-6,74	0.00
C	-3,18	-1,61	0,13
نتائج تصحيح الخطأ (ECM). التغير التابع (ΔSB)			
DSB(-1)	0,288	2,489	0.02
D(DET)	0,54	4,67	0.00
D(DET(-1))	-0,09	-4,13	0.003
DTNX	0,008	3,84	0,01
DINF	0,67	6,8	0,00
D(DUM)	-0,1	-4.36	0.00
Cont-eq(-1)	-0.53	-6.34	0.00

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EViews.10

• تحليل نتائج الاختبارات التشخيصية

تشير نتائج الاختبارات التشخيصية الموضحة في الجدول رقم (09)، أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء باستعمال اختبار LM، حيث تبين أن القيمة الإحصائية للاختبار تساوي 1,20 وأن القيمة الاحتمالية (prob=0.34) وهي أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل بفرض عدم القائل بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، كما تبين النتائج (نفس الجدول) بأن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن قيمة الاحتمالية لإختبار prob(jb)=0,58 وهي أكبر من 0.05، أما بالنسبة لاختبار اختلاف التباين فقد بينت النتائج أن هناك تجانس في التباين (بلغت قيمة اختبار Breush-pagan goldfrey=0.46) والقيمة الاحتمالية لهذا الاختبار تساوي 0,62 وهي أكبر من 0.05 وعليه نقبل فرضية تجانس التباين.

الجدول 09: نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

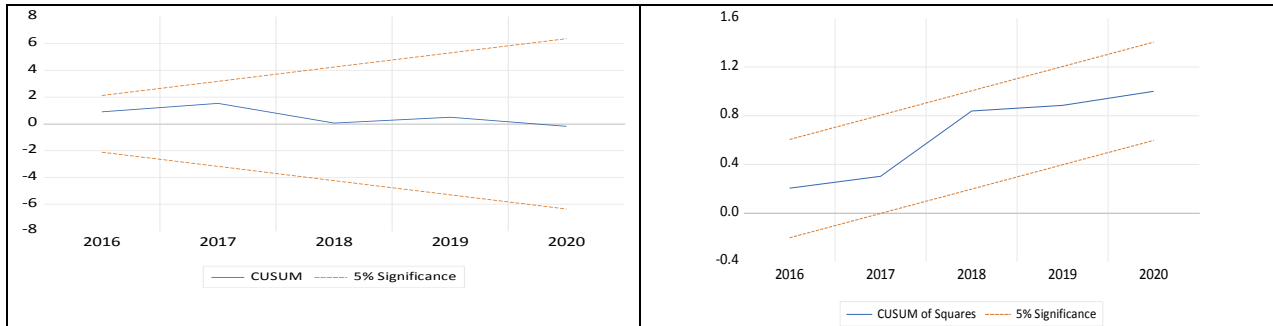
الاختبار	قيمة إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
التوزيع الطبيعي للأخطاء	J-B	1,08
اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	LM-Test	0,34
اختبار تجانس التباين	F-Stat	0,62

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.12

● اختبار استقرارية النموذج : (stability test).

للتأكد ومعرفة خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود تغيرات هيكلية فيها أم لا استعملنا اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of squares)، حيث يقوم هذان الاختباران على تبيان وجود أي تغير هيكل في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة المدى مع المعلمات قصيرة المدى، إذ يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرية لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة إذا وقع الشكل البياني لهذين الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل 01: اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.12

5.الخاتمة:

استهدفت هذه الورقة البحثية تقييم الاستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري في ظل الضغوط التضخمية وتذبذبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020)، ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتطبيق احد المناهج القياسية والمتمثل في نموذج ARDL الذي قام بتطويره (Pesaran and ALL(1997)، حيث يتمتع هذا الأخير بقدرته على التعامل مع السلاسل الزمنية حتى وإن اختلفت درجة تكاملها. وقد اكدت نتائج اختبار الحدود وجود تكامل بين عجز الموازنة والدين العام خلال الفترة قيد الدراسة مما يؤكد على وجود استدامة مالية متوسطة للدين العام، كما توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتفق معظمها مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية المعتمد عليها في هذه الدراسة، حيث أظهرت النتائج أن الدين العام يعد أحد أهم أسباب تغير اعجز الموازنة، ويمكن إرجاع هذا إلى ضعف الإيرادات الضريبية وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وبالتالي تراجع الإيرادات النفطية مما اوجب على الحكومة اللجوء الى الدين العام من اجل تمويل نفقاتها، كما أظهرت النتائج العلاقة الطردية بين عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم المحلي في الأجل الطويل ويمكن ارجاع هذا الى السياسة الدعم التي تقوم بها الحكومة (تدعيم السلع الاستهلاكية كالحليب، السكر، الزيت أ الخبز، الاعلاف، البنزين وكل هذه السلع تعرف تقلبات في السوق الدولية)، كما أظهرت النتائج ان سعر الصرف الحقيقي له اثر على عجز الموازنة، فالتهور في قيمة العملة

وأخير وكخلاصة يجب على الاقتصاد الجزائري تبني سياسة مالية قادرة على توليد استثمارات محركة للعجلة الاقتصادية من خلال إعادة تخطيط اوليات الانفاق الاستثماري في القطاع الحقيقي عبر تحفيز وتدعيم الانشطة عالية الانتاجية كالزراعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة خاصة الصناعات التحويلية تستطيع جذب قوة العمل والتصدي للبطالة وتنويع هيكل الاقتصاد الجزائري وبالتالي مصادر جديدة للإيرادات والتقليل من الاعتماد على الإيرادات النفطية.

1. Abdul, Waheed. "Sustainability in of Public Debt: Empirical Analysis for Bahrain ." *Journal of Internet Banking and commerce(IIBC)*, vol 21, no 2, 2016: 1-15.
2. Baganai, Alberto. "Keynesian and Neoclassical Fiscal Sustainability Indicators, with Applications to EMU member Countries." *Working paper no 75*, 2004.
3. Blanchard, Olivier Jean. "Suggestions for new set of Fiscal Indicators." *OECD Economics Department, Working papers ,no79*, 1990.
4. Blanchard, Olivier Jean, Robert Hagemann, and Nicola Sartor. "The Sustainability of Fiscal Policy: New Answers an old Question." *OECD Economic Studies*, no 15, 1991.
5. Chibi, Abderrahim, SidiMohamed Chekeuri, and Mohamed Benbouziane. "The dynamics of fiscal policy in Algeria: Sustainability and structural change." *Journal of Economic Structures*, no 28, 2019: 3-27.
6. Domar, Evsey D. "The"Burden of the Debt and the national Income." *The American Economic Review*, vol 34, no 4, 1944.
7. Krejdl, Ales. "Fiscal Sustainability _ Definition ,Indicators and Assessment of Czech public Finnce sustainability." *CECIL National Bank*, 2006.
8. Oyeleke, O.J, and O.T Ajilor. "Analysis Of Fiscal Deficit Sustainability in Nigerian Economy : An Error Correction Approach." *Asian Economic and Financial Review*, 4(2), 2014: 199-210.
9. Puach, chin-Hong, and Evan Lau. "Assessment of Budget Sustainability in Sarawak." *Asian Economic and Financial Review*,vol2,no08, 2012.
10. Vaseem, Akram, and Nayaran Rath Badari. "Fiscal Sustainability in India:Evidence from Markv Switching and Thresholde regression models." *Studies in Economics and Finance*, vol38, 2021: 227-245.
11. امحمد موعش. "منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية، حالة تطبيقية لبعض الدول العربية." *صندوق النقد العربي* ، العدد 65 ، 2020.
12. بنك الجزائر. "التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر." سنوي، الجزائر، 2018.
13. بنك الجزائر. "التقرير السنوي 2018 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر." 2019.
14. بنك الجزائر. *التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي 2018*. سنوي، الجزائر: بنك الجزائر، 2019.
15. ج اكلي . *الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات*، ترجمة عطية مهدي سليمان. العراق: وزارة التعليم العالي، بغداد، 1984.
16. حسام خالد حسين الربيفي. *العوامل التي تساعد السلطة الوطنية على تحقيق الاستدامة المالية في الفترة (1996-2013)*. فلسطين: رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2014 .
17. زهيرين دعاس، و نريمان رقبو . "تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر." *les cahiers du Cread*, vol 34, no 2" ، 2018 .
18. سلام كاظم شاني. *تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق للفترة 1988 - 2009*. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء: العراق، 2011.
19. سلوى عبد العزيز. "الاستدامة المالية في الدول المصدرة للنفط: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي." *مجلة السياسة والاقتصاد*، المجلد 19، العدد 8، 2020.
20. شيماء فاضل محمد، و خليل اسماعيل عزيز. "قياس الاستدامة في العراق للمدة (2003- 2017) باستخدام نموذج VAR." *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية*، المجلد 15، العدد 47، 2019.
21. عبد الرحيم شبيبي ، و سيدي محمد شكوري. "استدامة تحمل عجز الموازنة بالجزائر:حقائق تجريبية لاختبارية باستخدام نموذج STAR." *تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)*. كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1: منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورومغربي، 2013. 281-312.
22. عبد الله الشمري، و مايج علي خالد شبيب. "تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة من (2003 / 2017)." *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العراق* ، العدد35، 2020: 164-184.
23. عبير محمد ثروت حسين. *الاستدامة المالية بين النظرية والتطبيق*. مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة: مصر، 2009.
24. مايكل ايدجمان. *الاقتصاد الكلي*. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 1999.
25. محمد عوض رضوان. *فلسفة موازنة البرامج والاداء في علاج مشكلتي العجز والدين العام في الموازنة العامة للدولة*. القاهرة - مصر: دار النهضة العربية ، 2009.
26. مختار عصماني ، و رايح أوكيل. "مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990- 2016)." *مجلة معارف: قسم العلوم الاقتصادية*، العدد 18 ، 2018 .
27. مراد بوعيشاوي، و عماد غزاي. "تحليل وتقييم استدامة المالية في الجزائر للفترة (2000-2020)." *Revue d Economie et de Management*, vol19, no02", 2020.
28. مصطفى سعد مهدي . *تحليل العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق*، رسالة ماجستير. كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، 2020.
29. وحيد بن عبد الرحمان بانافع، و عبد العزيز عبد المجيد علي. "تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية، دراسة تطبيقية 1969-2015." *مجلة الادارة العامة العدد الاول*، المجلد 57، 2016.
30. وحيد عبد الرحمان بانافع، و عبد العزيز عبد المجيد علي . "تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية (1969- 2015)." *مجلة ادارة المعرفة* ، المجلد 57، العدد1، 2016.